مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 02 / 16 /04 /2022
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

اللاَّهوت السِّياسي بين الاِحياء والتَّحجيم: "يورغن هابرماس" في مقابلة "كارل شميث"

Political theology between revival and scaling "Jurgen Habermas" in an interview with "Karl Schmitt"

أحمد باحمد * Ahmed Bahmed ahmedagam2013@gmail.com	فلسفة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر. مختبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها- جامعة تلمسان.
أد. عطار أحمد Attar Ahmed cafephilo13@gmail.com	فلسفة	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر. مختبر الفينومينولوجيا وتطبيقاتها- جامعة تلمسان.

DOI : 10.46315/ 1714-011-002-010

الإرسال: 01/ 01/ 2021 القبول: 28/ 04/ 2021 النشر: 2022/03/31

ملخص:

إن الذي يدفعنا إلى الحديث عن السياسي هو هاته الخاصية المرنة التي بات يتمتع بها، فالسياسي استطاع أن ينتقل من شكله الأفقي القائم على الهيمنة وفرض الأمر الواقع إلى شكل آخر يقوم على الفاعلية الجماهيرية. فالسياسي موجود وهو يستثمر في كل مرحلة فيما هو شائع فيها؛ فمن الوحدة الدينية إلى وحدة السوق ورأس المال، وهو يعود اليوم من جديد ليستثمر في الظاهرة الدينية سواء بالسلب أو الايجاب .

كلمات مفتاحية: اللاهوت؛ السياسي؛ الدين؛ الحداثة؛ الليبرالية.

Abstract:

What prompts us to talk about the politician is this flexible characteristic that he has come to enjoy, the politician has been able to move from his horizontal from based on hegemony and his existence. The politician is present and he invests in every stage in what is common in it from religious unity to the unity of the nation and then to the unity of the market and capital, and he is returning today again to invest in the return of the religious phenomenon, whether positively or negatively.

Keywords: Theology; Politician; Religion; Modernity; Liberalism.

*- الباحث المُرسل: ahmedagam2013@gmail.com

مجلة دراسات إنسانية واجتماعية (Journal of Social and Human Science Studies)
جامعة وهران02/ المجلد 11 ع 02 / 16 /04 /2022
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

مقدمة:

إن الأحداث التي يشهدها العالم تحيل إلى أننا متجهون لا محالة إلا شكل من أشكال الاصطفاف بين ما هو قومي، ديني، لغوي، عرقي، وبين ما هو علماني رأسمالي. لقد باتت القيم العلمانية التي بنى عليها الغرب كينونته تتصدع. الغرب وأمام موجات النزوح واللجوء بات أكثر عرضة لهزات اِرتدادية عكسية، نتيجة الشعور بأن قيم الحرية مهددة بسبب المتغيرات الجديدة القائمة على غياب اللحمة. تغيير النسيج الاجتماعي في المجتمعات الغربية نتيجة اختلاط الثقافات والأديان، والذي بات ينظر إليه على أنه تهديد للنمط المعيشي والثقافي. ما ولد شعور بأهمية الاصطفاف والتقوقع على الذات، وإذا كان النمو المطرد للظاهرة الدينية هو ما يشغل العالم اليوم فإن الخوف يكمن في العودة إلى مفهوم السياسي في شكله اللاهوتي، هذا المفهوم الذي توارى أمام عمليات التحديث والعلمنة يعود من جديد لتتمحور حوله النقاشات الفلسفية والسياسية، بين داع إلى ضرورة تحجيم مفهوم السياسي في شكله اللاهوتي (يورغن هابرماس) وبين من يدعوا إلى إحيائه من جديد وفق المنظور الذي قَعَّدَ له "كارل شميث"، فهل مصلحة البشرية اليوم تكمن في العودة إلى هذا المفهوم في شكله الديني اللاهوتي، أم أن هذا المفهوم اللاهوتي للسياسي ينبغي تحجيمه داخل الدوائر السياسية؟

1. "كارل شميث" وفكرة إحياء اللاهوت السياسي

ينتقد "شميث" (Carl Schmitt) في كتابه "مفهوم السياسي" مخرجات التنوير التي ما فتأت تعمل على دمج الإنسان داخل التقنية بحيث أصبح العامل الاقتصادي هو المحرك والموجه للسلوك البشري. فمع بروز مفهوم الدولة الحديثة ذات التوجه الليبرالي فقد السياسي المتشبع بالفكر الديني طاقته وقدرته على الحشد والتعبئة،

ففي هاته الفترة وإن لم يكن هناك طلاق بالمعنى الدلالي للكلمة بين السياسة والدين(Religion)، فإن الذي حدث هو التسليم بوجود الدين باعتباره شأن خاص بالأفراد فيما تجلت استخدامات السياسة في: «حماية الحرية الإنتاجية للمجتمع وضمان أمن الفرد في مجاله الخاص مهما كانت العلاقة بين المواطن والدولة» (أرندت، ح، 2014، ص64) مما ساهم أيضا في تحييد السياسي عن المجال العام (نزع الصفة السياسية عن المجتمع) نتيجة تفجر النشاط الاقتصادي وبروز الاسواق الاقتصادية والرأسمالية الصاعدة، فكان الشغل الشاغل هو البحث في كيفية تنظيم الأسواق

المالية وتحقيق القدر الأكبر من الرفاهية والاستقلالية المالية. حيث ساهمت الليبرالية من خلال عملية تحرر المجتمع في تقويض دور السياسة في عملية تشكيل المجتمعات.

وبالنسبة إلى "شميث" فإن الحرية الليبرالية ما هي إلا حرية "قابيل" تجاه أخيه "هابيل" حرية شيوع الشر والرذيلة الدفينة في النفس البشرية، وهو يستند في انتقاده هذا الموجه للديمقراطية الليبرالية إلى ثلاثة عوامل تقوم عليها هي: اللاسياسة، اللاإنسانية، والفردانية، ففي عالم المادة والتقنية القائم على منطق الربح والمنفعة _أي الإنسان في بعده الأحادي_ تختفي السياسة إذ أن المسائل المتعلقة مثلا بالتعدي على الخصوصية الوراثية للأفراد واستنزاف الطبيعة والإنبعاثات الغازية توحي بأن القرارات التي تتخذ في دوائر الحكم هي قرارات لا سياسية ولا إنسانية.

ففي زمن الحداثة (Modernity) باتت لدينا الوسائل الفنية الكافية لإحداث الموت العنيف «لقد تم إنتاج الوسائل الحديثة للإبادة من خلال استثمارات هائلة لرأس المال والاستخبارات ومن المؤكد أنها ستستخدم إذا لزم الأمر» (Schmitt,K , 1996, P79).لذا فإن القلق اليوم بات شرعيا لأنه اِنبثق من المشاعر المظلمة حول عواقب عملية التحييد التي انتهت للتو جنبا إلى جنب مع التكنولوجيا كان الحياد الفكري لا معنى له فكريا، بمجرد أن تم استخلاص كل شيء من الدين واللاهوت، أكثر مما كان من الميتافيزيقا والدولة، يبدوا أن كل شيء قد تم تجريده من الثقافة، منتهيا حيادية الموت الثقافي (Schmitt, 1996, P93).

فقد عملت التقنية على تقويض مفهوم السياسي (Politician) وجعلته يختفي ويذوب ضمن المجال الاقتصادي والتقني وضمن المناقشات العادية، «ويبدوا أن الدولة الحديثة فعلا ما تصورها "ماكس فيبر"، أي محطة صناعية ضخمة يجري التعرف إلى الافكار السياسية عموما عندما يكون ممكنا فحسب تحديد المجموعات التي لديها مصلحة اقتصادية معقولة في تحويلها إلى مصلحتها» (شميث، ك، 2018، ص73). وفي محاولة منه لاسترجاع هيبة الدولة التي فقدتها بسبب الأفكار الليبرالية التي عملت على دمقرطة الحياة السياسية يرافع "كارل شميث" لصالح مفهوم جديد للسياسي يقوم على خاصية فريدة تقوم على التفريق بين الصديق والعدو.

1- أ السياسي وعلاقته بالدولة

ينطلق "شميث" من فكرة أن السياسي ملتصق بالدولة وأنه لا يمكن الحديث عن الدولة بمعزل عن الفاعل السياسي، فمقولة: «مفهوم الدولة يستلزم مفهوم السياسي» (Schmitt, K , 1996, P19) تحيل فيما معناها إلى أن الحديث عن السياسي هو حديث عن الدولة عن الثابت لا المتحول

إذ لا يمكن إبادة الدولة والسياسة؛ لأنها غاية الوجود الانساني من خلالها يتحقق للإنسان معناه الوجودي الفعلي، فهي «النقطة النهائية التي يستند إليها كل شيء ولا تستند هي إلى أي شيء فهي مبررة بذاتها ولذاتها» (عادل، ع، ص08).

والدولة من منظور "سميث" «تتكون من مجموعة مفاهيم وهي: السياسي، الشرعية السيادة اللاهوت (Theology) والدولة باعتبارها الفضاء الذي تجتمع فيه هذه المفاهيم» (عادل، ع، ص05)، وعندما يعالج "سميث" الدولة يعالجها انطلاقا من مفهوم السيادة، هذا الذي كان حاضرا في الفترة الكلاسيكية لكنه سرعان ما عمد إلى تمييعه مع التيارات الليبرالية الحديثة التي ما فتئت تعمل على تعطيل وظائف الدولة السيادية من خلال عملية دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية حيث تم إخضاع الدولة لمجموعة من القوانين الوضعية.

ينتقد "شميث" هذا التوجه خصوصا إذا ما تعلق الأمر بما يسميه "حالة الإستثناء"، وهي الحالة التي يتعطل بها العمل بالقانون نتيجة لأمر طارئ جدي وحاسم يمس وحدة الدولة ووجودها، كأن يتعلق الأمر مثلا بتهديد خارجي يتهدد الدولة، هنا يحق لصاحب السيادة من يمتلك القرار أن يتدخل بمعزل عن القانون، ليس فقط لصد التهديد الخارجي إنما كذلك التهديد الداخلي والقضاء عليه.

مع "شميث" الدولة بمقدورها متى اِستدعت الظروف أن تنحل من العقد الذي أبرمته مع مواطنيها، فهو يميز بين: «السياسة كوقائع والسياسي بوصفه جوهر السياسة والأساس الوجودي الذي يقرر سيادة الدولة الحديثة وهويتها» (هابرماس، ي، وآخ، 2013، ص15)، التمييز بين الفهم الإداري والتشريعي وبين القدرة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الدولة ما يعطي للسياسي منزلة رفيعة تعلي من شأنه مقارنة بالآخرين (الاقتصادي، الجمالي، الأخلاقي، ...).

لذلك عندما يقدم "شميث" نظريته في الدولة يقدمها انطلاقا من مفهوم السياسي الذي يأتي بالنسبة إليه في المرتبة الأولى، إذ يتقدم على كل ما عداه من المفاهيم الأخرى، فهو فوق الحق والقانون، ويحوز كل الصلاحيات التنفيذية التي تمكنه من الحفاظ على النظام السياسي بما في ذلك اِستئصال كل ما يهدد وحدة الدولة ووجودها.

1- ب السياسي بما هو قدرة على التمييز بين الصديق والعدو

في تعريفه للسياسي ينطلق "شميث" من فكرة التمييز بين العدو والصديق باعتبارها نقطة البدء والنهاية المقياس البسيط والمقنع الذي من خلاله تقاس «شدة اتصال أو انفصال ما تلاق أو تفارق

ما» (شميث، ك، 2017، ص76) إن من أهم تجليات السياسة في فكر "شميث" هو القدرة على التمييز بين الصديق والعدو، هذا التميز ليس قائم على أساس أخلاقي أو اقتصادي أو جمالي فالعدو ليس هو بالضرورة الشرير أو الضار اقتصاديا، أو قبيح المنظر، والصديق ليس هو الخير أو النافع اقتصاديا أو الجميل. إنه لا يرتبط بهذه التمييزات، العدو هو ذلك الآخر الغريب الذي يهدد وحدة الحياة النوعية الخاصة بنا، ذاك الذي: «تغدو النزاعات معه في الحالات القصوى ممكنة» (شميث، ك، 2017، ص76)، لحظة الصراع التي تنتهي بالضرورة إلى القتال بين الجماعات مع ما تحمله من إمكانية القتل كعمل فيزيائي. عداء وحرب يبتغى من ورائه «النفي الوجودي لوجود مغاير» (شميث، ك، 2017، ص83).

وعندما يحيلنا "شميث" إلى مفهوم السياسي باعتباره القدرة على التمييز بين العدو والصديق ليس معناه أن "السياسي" يشير بالضرورة إلى مفهوم الصراع العسكري باعتبار الآخر في كل الحالات والأزمنة عدو (صراع وحرب لا تنتهي). إن السياسي بالنسبة إلى "سميث": «لا هو لا حَرباني ولا عَسكراني ولا هو إمبريالي ولا سِلماني، كما أنه ليس محاولة لتصوير الحرب الرابحة أو الثورة المظفرة» (شميث، ك، 2017، ص83)، فإذا كان الجندي في ساحة المعركة هو في تقابل مباشر مع العدو ويفني حياته كلها في ساحات المعركة، فإن السياسي يعد في الواقع أكثر خبرة من الجندي كونه يدخل غمار الحرب في الحالات الاستثنائية فقط، لأن الحرب بالنسبة إليه ليست الغاية الوحيدة والنهائية بقدر ما هي إمكانية واقعية جدية ينبغي وضعها في الحسبان.

1- ج "شميث" وطعن التعددانية داخل الدولة

يستلزم الحديث عن السياسي الحديث عن الجماعة التي يتشكل بواسطتها فضاء للحرية والنقاش إذ لا يمكن أن يوجد أو يتصور إلا من خلال الدولة العام في إطار الوحدة الدينية فالسياسي له ارتباط باللاهوتي، وبالنسبة إلى "شميث" تعد الكيانات البشرية القائمة على اتحاد ديني أو اقتصادي كيانا سياسيا، في اللحظة التي تمتلك فيها القدرة على التأثير على أتباعها وهذا من خلال تجييش هذه الفرقة الدينية أو الطبقة الاقتصادية على التي هي مخالفة لها أي أن تعاملها معاملة العدو وتدخل معها في صراع، بهذا المعنى تغدو كل جماعة تمتلك القدرة على التأثير في مجريات الحياة الحاسمة، كأن يتعلق الأمر مثلا بإشعال فتيل حرب أو إخمادها كيانا سياسيا بامتياز.

يقول "شميث" في هاته النقطة: «الكيان السياسي من حيث ماهيته هو الكيان الحاسم، أيا يكن مصدر الطاقة التي يستمد منها دوافعه النفسية الأخيرة. إما أن يكون موجودا أو لا. وفي حالة

وجوده يكون الأعلى، أي صاحب القول بشان الحالة الحاسمة» (شميث، ك، 2017، ص94) هذا ما جعل "شميث" يطعن في النماذج الديمقراطية الحديثة القائمة على التعددانية والتشاركية كونها تجعل من الدولة ليست كيانا سياسيا سيدا بالمطلق، فهي على سبيل المثال لا الحصر غير قادرة على سحب البساط من التنظيمات النقابية عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى الدخول في سلسلة من الاحتجاجات ما يعني غياب المركز (الدولة) وتهميشه لصالح الحقول الأخرى.

وإذ يرافع "شميث" عن وحدة الكيان السياسي ومركزيته داخل الدولة الواحدة، فإنه في المقابل يرافع لأجل تعدد الكيانات السياسية؛ فالعالم بالنسبة إليه ليس كيانا سياسيا واحد بقدر ما هو كون سياسي متعدد، وكل المحاولات التي تبتغي وحدة العالم السياسي سواء تعلق الأمر بمصطلحات من قبيل الإنسانية العالمية، أو دولة المواطنة العالمية التي تستوعب البشرية جمعاء بأديانها وثقافاتها المتعددة والتي تسير بالبشرية إلى السلام الدائم بحيث يختفي الاصطفاف ويسقط التمييز بين العدو والصديق ولا يبقى للحرب مجال، لهو نوع من الخيال الخادع الذي يجعل العالم بلا رؤية سياسية.

إن إمكانية الحرب عند "شميث" قائمة ولا يمكن بحال من الأحوال إنكارها، حتى عندما يتعلق الأمر بفكرة وجود "مجتمع كوني يستوعب البشرية جمعاء"، وهي بالنسبة إليه فكرة إمبريالية في جوهرها تبتغي الهيمنة، ولا تلغي بحال من الأحوال فكرة الاصطفاف، فباسم البشرية والسلم العالمي تخاض حروب ظاهرها حفظ السلم والأمن العالمي وباطنها تكريس لهيمنة كيانات سياسية عظمى؛ «فعندما تحارب دولة عدوها السياسي باسم البشرية، فإن هذا لا يعني أنها حرب البشرية، بل هي حرب تحاول دولة طرف فيها أن تستحوذ لنفسها على مفهوم كوني تتماهى به على حساب عدوها المحارب» (شميث، ك، 2017، ص107). إن مفاهيم من قبيل الإرهاب، والديمقراطية، وحماية الأقليات، والعدالة، مفاهيم كثير ما يساء استخدامها بغية نزع الصفة الإنسانية عن الكيانات السياسية الأخرى واستباحتها بصفتها "خارج القانون والإنسانية".

هذا التوجه القائم على الاصطفاف والعداء هو ما يعطي لكل من اللاهوت والسياسة معنى حقيقي لوجودهما واستمراريتهما، ففي عالم يسوده السلم والوئام قائم على المحبة والخيرية تختفي فيه كل حاجة إلى مفاهيم العدو والخطيئة التي يتحرك من خلالهما كل من السياسي واللاهوتي.

لكن بالنسبة إلى "شميث" حتى وإن كانت مفاهيم الحق والشرع والقانون التي تؤطر السلم والأمن تظهر على أنها مفاهيم خيّرة، إلا أنها تحيل هي الأخرى لمفهوم السياسي الذي تدعي أنها تعمل على

تحجيمه؛ «فالحال دوما هو أن تقاتل جماعات بشرية متعينة -باسم "الشرع" أو "الانسانية" أو "النظام " أو "السلام"- جماعات بشرية متعينة أخرى» (شميث، ك، 2017، ص121) بحجة أنها خارجة عن القانون والنظام، والقانون هنا هو قانون الجماعة أو الدولة القوية ذات النفوذ التي تبتغي السيطرة وفرض نمطها الاقتصادي والثقافي على من هو أدنى منها في منظورها.

هذا ما يجعلنا نقول: أن "شميث" يعد من المفكرين القلائل الذين وضعوا نظرية في السياسة تقوم على تمجيد الدولة من خلال وحدتها الدينية والسياسية، وهو يتبنى فكرة الديمقراطية الذاتية ذات المنشأ الخاص (الديمقراطية ديمقراطيات) التي ترسخ لمبدأ المساواة بين مواطني الدولة دون سواهم، في حين ينظر إلى الديكتاتورية باعتبارها حل مؤقت وضروري يلجأ إليه في حالة وجود تهديد يقوض سلطة الدولة، وذلك بغرض عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية المتمثلة في تطبيق القوانين.

إن "شميث: "يحمل على كاهله فكرة إحياء اللاهوت السياسي الذي أُريد له أن يتوارى عن الأنظار تحت مسمى أسطورة الإنهاء اللاهوتي السياسي، فإذا كانت مقولة: "الملك يسود لكن لا يحكم" هي الفكرة التي تبنتها البورجوازية الليبرالية والتي من خلالها تم نزع جميع الصلاحيات التنفيذية من الملك لصالح البرلمان والحكومة، فإنه مع "شميث" وفي اطار اللاهوت السياسي ينبغي الانتقال من فكرة "إله واحد ملك واحد" إلى "إله واحد شعب واحد " الوحدة السياسية، هنا لم يعد «توجه الجانب السياسي للاهوت السياسي باتجاه الملك المنفرد بل باتجاه الشعب عندئذ نتحول إلى الديمقراطية» (شميث، ك، 2018، ص118) في إطار الوحدة الدينية دولة القانون لكن بصبغة مسيحية محضة _على سبيل المثال_ أي للمسيحيين فقط.

وهنا نرى كيف أن "شميث" بالرغم من إنتقاده للفكر الليبرالي إلا أنه ينطلق منه في سعيه لإحياء فكرة اللاهوت السياسي الذي أصبح من العسير تجاهل منجزاته أو القفز فوقه و"شميث" يعي ذلك «جيدا بالرغم من ميوله الخاصة، صعوبة إلغاء الفكرة الديمقراطية الخاصة بالسيادة الشعبية» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص52) مع احتفاظه بشكله التسلطي وشرعيته الدينية.

فالديمقراطية الجماهيرية التي يؤسس لها هي ديمقراطية جماهيرية تسلطية ذات هوية واحدة متجانسة تحت قيادة كاريزماتية ترفض الآخر المختلف دينيا، وتجعل الأمة في حالة إستعداد دائم لمواجهة التحديات والنضال لتحقيق الوعد الموعود.فبالنسبة إليه «يتواصل النضال ضد قوة المسيح الدجال عبر كامل الدهر الممتد من بين "ظهور الرب في زمن القيصر الروماني أغسطس

وعودة الرب في نهاية الزمان» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص54) وهذا ما نشاهده على سبيل المثال في الولايات المتحدة إذ نلاحظ صعود مثل هذا النوع من التوجه والاعتقاد لدى الانجيليين الجدد الذين أصبح لهم دور محوري في العملية الديمقراطية السياسية الامريكية من خلال التأثير على الناخب الامريكي وترشيح كفة مترشح على حساب الآخر، إننا نتحدث اليوم عن إمكانية وجود نوع من الحراسة الشعبية المفعمة بالروح الدينية للديمقراطية.

2. هابرماس ونقد فكرة إحياء اللاهوت السياسي

يبدي "هابرماس" اهتمام كبير بمفهوم السياسي كما طرحه "كارل شميث" (1888- 1985م) وهذا الاهتمام نابع من تلك الالتباسات التي تثار حول طبيعة هذا المفهوم والرؤية التي يقدمها "شميث"، وهي رؤية كهنوتية يختلط فيها الجانب السياسي بالجانب الديني، السياسي الذي يحتكر جميع السلطات الزمانية منها والروحية. (السياسي الفاشي.) باعتباره مصدر الإلهام لكل سلطة.

يقف هابرماس ضد أي محاولة من شأنها إحياء اللاهوت السياسي «وهو يجادل بدلا من ذلك "بأن المفهوم المحمل بنزعة دينية" للسياسي لا بد من أرخنته، كونه يستجيب لمتطلبات مرحلة سابقة في تطور المجتمع البشري، الزمان الذي كانت فيه قوة الدولة مضمونة بنظرة أسطورية دينية للعالم» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص23) في حين يرى "هابرماس" أن هاته النظرة الكلية للسياسي المحملة بالأفكار الرمزية الكلية قد أفل عليها، فالنظام السياسي اليوم خاضع للمتغيرات الاجتماعية الجديدة التي طرأت عليه والتي أفقدت المجال العام صفة الكلية والوحدة الثقافية واللغوية والدينية.

إلا أن "هابرماس" وكعادته فهو يشخص هذه العودة نحو اللاهوت السياسي إلى هذه القوى الاقتصادية التي غدت تتحكم في قدرات البشر ومصيرهم والتي قوضت الفعل البشري الذي أصبح عاجز عن التحكم فيها بحيث لا يستطيع تقرير مصيره فأصبح اللاهوت السياسي في نظر الكثير يمثل الأمل «في سياسة حقيقية تقف على الضد من الرأي المسيطر على الأذهان على نطاق واسع، رأي يرى أن المواطنين مجرد زبائن أو بيادق يتحكم بها مجتمع تجرد من القدرة على ممارسة تقرير المصير سياسيا» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص24).

فإذا كانت سياسة دولة الرفاهية في أواخر القرن العشرين ذات التوجه القومي استطاعت أن تحد من الإنحلال الاجتماعي نظرا لتبعية الاقتصادي للسياسي _ وهو ما يطلق عليه هابرماس بمصطلح الرأسمالية المطمورة_ فإن «اليوم وتحت ظروف الرأسمالية المعولمة صارت القدرات السياسية على

الحماية من الانحلال الاجتماعي محدودة على نحو خطر» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص39) ذلك أن اِهمال جانب الفاعل الاجتماعي في مقابل التركيز على الجانب الوظيفي الاداري ساهم في إيجاد قطيعة بين هاته الأنظمة الفرعية الوظيفية ذات النسق الأحادي وبين «الشبكات الاجتماعية المعقدة التحتية الخاصة بعوالم الحياة المتنوعة للسكان» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص40). هذا الذي يخشاه "هابرماس" أن ينحرف السياسي عن المسار الطبيعي الذي وجد لأجله، فيكون همه ليس ترسيخ قيم الديمقراطية والتداول، بقدر ما يصبو إلى الاستدامة في الزمان والمكان، فالضغوطات الاقتصادية تجعل من الفاعل الاجتماعي يصبو إلى تحقيق مصالحه الذاتية، مما يُفقد المجتمع حسه التضامني التشاركي، وهنا يظهر الخطر الداهم من أن تصبح الديمقراطية نموذجا عفا عليه الزمن؛ بحيث تفرغ بموجبه الديمقراطيات من تأثيرها الفعلي، لتصبح مجرد شعار للتسويق داخل فضاء هو بالأساس منزوع الإرادة.

وبالنسبة ل"هابرماس" فإن السياسي من الناحية التجريبية «يمثل ذلك الحقل التجريبي الذي شكلت فيه الحضارات الأولى صورة لأنفسها» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص42). أما من الناحية التاريخية فهو يعيدنا إلى البدايات الأولى للمجتمعات البشرية _ لحظة الانتقال من بنية القرابة إلى البنية التراتبية_ التي تشكلت وفق أنظمة وقوانين تنظم العلاقة وتضع الأسس والقواعد التنظيمية لهيكلت المجتمعات، والغرض من ذلك هو البحث عن الشرعية السياسية التي تمكن النظام السياسي من فرض سيطرته عن طريق التحكم في إصدار القرارات والأوامر الملزمة للجميع، ولا يكون ذلك إلا من خلال البحث عن الصلاة الممكنة بين «بين القانون والقوة السياسية من جهة وبين القانون والمعتقدات الدينية من جهة أخرى أمكن للحكام بها ضمان أن يتبع الناس أوامرهم» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص43) باعتبار أن أسهل طريقة للدعاية السياسية واستمالة الأفراد والمجتمعات هي اللعب على أوتار المشاعر الدينية.

ففي الإمبراطوريات القديمة كان ينظر إلى العائلة المالكة نظرة قداسة (الله يتجلى في الحاكم) وهو ما استثمرت فيه العائلة الحاكمة من خلال دمج السياسي بالديني عن طريق إضفاء الهالة الدينية على التشريعات، باعتبار أن المطلب هنا مطلب جماعاتي ترى فيه الجماعة السياسية طريق نحو تماسكها وفي الوقت آنه تنظر إلى الحاكم السياسي باعتباره صورة الجماعة التي تسعى من خلاله إلى تحقيق التماسك والتضامن الاجتماعي عن طريق ممارسة القوة السياسية. «لذا فإن "السياسي" يعني التمثيل الرمزي والفهم الذاتي الجماعي لجماعة تختلف عن المجتمعات القبلية

من خلال التفات إلى شكل واع وليس تلقائيا من أشكال الاندماج الاجتماعي» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص44) إنه وعي جماعي بأهمية الاندماج والتوحد تحت نظام واحد يلبي متطلبات الجميع ويحافظ على القيم الجوهرية المشتركة التي اكتسبت الصفة الرسمية باعتبارها من مكونات ورموز النظام الاجتماعي الجديد، إلا أن هذا النوع من النظام السياسي لا يعد في نظر "هابرماس" نظام قائم على الاجماع والتواصل والخطاب العقلاني لأن الخطاب الاسطوري واللاهوتي هو الغالب في تشكله وتمثيليته.

ويذهب "هابرماس" إلى أن أولى المفاهيم التي فصلت السياسي تفصيلا واقعيا تعود «إلى الرؤى الميتافيزيقية والدينية للعالم التي كانت تتبلور في ذلك الزمن» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص45) _ يتحدث هنا هابرماس عن الفترة الممتدة بين 800 إلى 200 ق م وهي الفترة التي سادت فيها أفكار محورية جديدة عن العالم اليهودية، الحضارة الصينية، اليونان _ ففي هاته الفترة أهمل الجانب السياسي واعتبر آخر ما يمكن الالتفات إليه من طرف الأنبياء والحكماء والوعاظ نظرا لهذا التعالي والاستقلالية التامة التي مارسوها، منذ هذه اللحظة فقد السياسي صفة القداسة وأصبح قابل للطعن والنقد فهو لم يعد كما كان "تجلي الإله" بل مجرد خليفة للإله"، الله خارج العالم وعلى الإنسان أن يبحث عن خلاصه في هذا الكون بمفرده. وهنا تغيرت النظرة إلى السياسي الذي أصبح بدوره بشريا خاضع للناموس المشترك، بحيث أصبحت الشرعية ونقد السلطة فعل بشري محض.

وإذا كان "شميث" يعزو تحييد السياسي (الذي يعني عنده تحييد اللحمة بين الدين والسياسة) إلى هذا النوع من الأنظمة التي ظهرت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين والتي تتسم بالليبرالية، «إلى الزمن الذي صادقت فيه الثورات الدستورية لأواخر القرن الثامن عشر على علمنة سلطة الدولة» (هابرماس، ي وآخ، 2013، ص49) فإنه بالنسبة ل"هابرماس" يكون "شميث" قد جانب الصواب في رؤيته هذه، إذ أن علمنة سلطة الدولة لم يكن من نتاجاته المركزية فقط تقليل الصراعات الدينية وفتح مجال التعددية بقدر ما كانت تنشد مبتغاها الأساس المتمثل في قدرة الفعل البشري على الفاعلية الاجتماعية في المجال العام بعيد عن أي سلطة متعالية. انتقال من نموذج إلى آخر، من شرعية القانون الإلهي، إلى القانون الانساني، إلى الفاعل الاجتماعي الذي يحدد مصيره انطلاقا من قناعاته الشخصية بعيدا عن أي إملاءات تصدر بواسطة سلطة فوقية متعالية تدعي امتلاك واحتكار سلطة القرار.

ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

هذا التحول في مفهوم الشرعية هو ما يجعل "هابرماس" يتساءل إن كان بالإمكان أن نعلن عن نهاية السياسي بالمفهوم الديني، أم أن هذا المفهوم "عرف" كيف يتأقلم مع المستجدات بحيث انتقل من مستوى الدولة كجهاز (الحكومة) إلى مجال التداول العام للمواطنين، وبالتالي الابتعاد عن الدائرة الضيقة المتمثلة في التجسيد الشخصي لمفهوم السياسي -كما طرحه شميث- لينتقل إلى البعد المعياري المتجسد في الدستور الديمقراطي.

خاتمة:

إن الذي يربك في عودة السياسي كما يرى "مارسيل غوشيه"«هو غموضه، تبقى مشكلة تفسيره. إنه يخلط مركبات متناقضة فيما بينها بطريقة معقدة. يرجع إلى الواجهة دولة الحرب القديمة، ويولد في الوقت نفسه دولة السلام التي تتمتع بصلاحيات جديدة» (غوشيه، م، 2011، ص171) انبعاث بثوب جديد أكثر ليونة يتخلى بموجبه عن شكله القديم ليكتسب حضوره وشرعيته انطلاقا من الأسفل، من المجتمع الذي يمثل واجهته الخفية ظله الانعكاسي فالسياسي اليوم يكتسب حضوره تحت مسميات وذرائع عدة، الذريعة الدينية، القومية، والعلمانية، استحضار الدين لتجييش العواطف واستحضار القومية لتقوية الجبهة الداخلية واستحضار العلمانية والقيم الحداثية لتبرير سياسة التهويل والتخوف من الثقافات الدخيلة. وإن الحل ليكمن في تحرير هذا المفهوم (السياسي) الذي يحيل إلى التحول إلى السياسة الجماعية التي لا ترتبط بشخص واحد بقدر ما تقوم على الجماعة السياسية التي تنشد الاستقرار والديمومة في الزمان والمكان.

****

قائمة المصادروالمراجع:

أرندت، حنة. (2014). ما السياسة، ترجمة: زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك (الطبعة الأولى). بيروت: منشورات ضفاف. الجزائر: منشورات الاختلاف.

شميث، كارل. (2017). مفهوم السياسي، ترجمة: سومر المير محمود، مدارات للأبحاث والنشر.

شميث، كارل. (2018). اللاهون السياسي، ترجمة: رانيا الساحلي وياسر الصاروط (الطبعة الأولى). المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة.

غوشيه، مارسيل. (2011). نشأة الديمقراطية، ترجمة: جهيدة لاوند (الطبعة الأولى). دراسات عراقية.

هابرماس، يورغن وتيلر، تشارلس وبتلر، جوديت وويست، كورنيل. (2013). قوة الدين في المجال العام، ترجمة: فلاح رحيم، بغداد، العراق: مركز دراسات فلسفة.

عادل، عبد الرحمان. (العدد 65). العدو في المرآة كارل شميث مسائلا الحداثة، أوراق نماء مركز نماء للبحوث والدراسات.

Schmitt, C . (1996). The Concept of the Political. trans: George Schwab Chicago: University of Chicago Press.